

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات والملحق المرفق به ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئولياتهم بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٦٣ بإعارة السيد / محمد عبد المنعم خربوش رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للباني الحديثة (الشمس) لمدة ستة من تاريخ استلامه العمل على أن تتحمل الشركة المذكورة بمرتبه وملحقاته خلال مدة الإجارة ؛

قرر :

مادة ١ - تشر بإعارة السيد / محمد عبد المنعم خربوش وكيل المدير العام للإسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للباني الحديثة (الشمس) لمدة سنة من تاريخ انتهاء مدة إجارته الأولى على أن تتحمل الشركة المذكورة بمرتبه وملحقاته خلال مدة الإجارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
مديرية الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ يولييه سنة ١٩٦٤)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٤

بإعارة الدكتور عبد الغنى عبد العال الريدى الأستاذ المساعد للقانون العام بكلية الشرطة للعمل بجامعة بيروت

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٦٤

بإعارة الأستاذ محمد سعيد عبد اللطيف النائب بمجلس الدولة للعمل بالإدارة القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس النحاس للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعار الأستاذ محمد سعيد عبد اللطيف النائب بمجلس الدولة، للعمل بالإدارة القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها بطريق الإجارة ، على أن تتحمل المؤسسة بمرتبه وملحقاته ، مع شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإجارة .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

مديرية الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ يولييه سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٤

باستمرار إعارة السيد / محمد عبد المنعم خربوش وكيل المدير العام للإسكان والمرافق بمحافظة الاسكندرية رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للباني الحديثة (الشمس)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإعارات ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٤ لسنة ١٩٦٤

بإعارة السيد المهندس جمال الدين فهم إلى مؤسسة مدينة نصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر ؛

وبناء على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق ؛

قرر :

مادة ١ - ووفق على ماتم من إعارة السيد المهندس جمال الدين فهم الذي كان مهندساً بوزارة الإسكان والمرافق للقيام بأعمال مدير مؤسسة مدينة نصر في المدة من ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ حتى ١١ فبراير سنة ١٩٦٤ على أن تتحمل المؤسسة بمرتبه وملحقاته خلال مدة الإعارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ يوليئ سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٧ لسنة ١٩٦٤

بشكل مجلس إدارة شركة مصر للطيران

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بشأن شركة الطيران العربية المتحدة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعد إعارة الدكتور عبد الفتى عبد العال الريدى الأستاذ المساعد للقانون العام بكلية الشرطة للعمل بجامعة بيروت العربية لمدة سنة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ على أن يكون مرتبه الأصلي على جانب وزارة الداخلية وتتحمل وزارة التعليم العالي رواتبه الإضافية مدة إعارته .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ يوليئ سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٤

بالترخيص للسيد المهندس حسين حسن الريفى وكيل مقتش عام بالإدارة العامة لتجزات والقناطر الكبرى بدرجة مدير عام بالعمل بطريق الإعارة بشركة مساهمة البحرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ - رخص للسيد المهندس حسين حسن الريفى وكيل مقتش عام بالإدارة العامة لتجزات والقناطر الكبرى بدرجة مدير عام - بالعمل بطريق الإعارة بشركة مساهمة البحرية - إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي وذلك لمدة عام اعتباراً من ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ على أن يوقف صرف ماهيته من الجهة التابع لها ويحتفظ له بمقته في التأمين والملابس والملاوات والترقيات طول مدة الإعارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ يوليئ سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر